

النفط وترسيم الحدود العراقية - الإيرانية

عصام الجلبلي (*)

وزير النفط العراقي الأسبق.

مقدمة

لم أعمل سابقاً في السلك الدبلوماسي، ولا في أجهزة وزارة الخارجية، لكي أكون على اطلاع مباشر على أزمات متوالية عاشها العراق الحديث لحوالي قرن من الزمان نتيجة تجاوزات الجارة إيران على الحدود ومطالباتها بأرض ومياه عراقية عن طريق التوغّل وافتعال الأزمات والحروب.

لقد تمّ، وعلى مرّ العهود، إبرام العديد من المعاهدات والاتفاقيات التي كانت لا تستمر سوى لسنوات معدودات، ثمّ تنتهكها إيران، وآخرها - رغم ما يفترض من تقارب بين نظامي الحكم في البلدين - احتلال إيران لبئر الفكة رقم ٤ وما يجاورها من أراضٍ عراقية في منطقة جبل فكة في محافظة ميسان.

ولغرض الإشارة إلى الخلفية التاريخية، أذكر في ما يلي بعض الحقائق، علماً أنّني سعيّت إلى توسيع دائرة معلوماتي من خلال الاتصال بعدد من الشخصيات الدبلوماسية العراقية، وكذلك خبراء النفط ممن عملوا عن قرب في محافظة ميسان، وحقل الفكة تحديداً، وأملّي أن يعمل البعض على إغنائها بما لديهم من معلومات^(١).

من الناحية النفطية، فقد تمّ في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف التوقيع في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٦٧ على اتفاقية عقد الخدمة بين شركة النفط الوطنية العراقية وشركة ألف - إيراب الفرنسية (التي اعتبرت في حينه ضربة للمصالح الأمريكية)، وقد تمّ تشريع ذلك بقانون في ٣ شباط/فبراير ١٩٦٨، وذلك تنفيذاً لأحكام المادة الثالثة من القانون رقم ٩٧

ichalabi@orange.jo.

(*) البريد الإلكتروني:

(١) تمّت الاستعانة والاقتباس من مقالة حسن طوالة في: جريدة العرب اليوم، ٢٧/١٢/٢٠٠٩.

للعام ١٩٦٧ (الذي ما زال نافذ المفعول ليومنا هذا، وتنتهكه الحكومة الحالية بشكل متعمّد عند إبرامها عقود خدمة مع شركات النفط الأجنبية). وبوشر منذ عام ١٩٦٩ بالعمليات الاستكشافية وحفر الآبار التي حدّدت اكتشاف ثلاثة حقول، وتم ترسيم أبعادها وحدودها التي كانت كلياً ضمن الأراضي العراقية، وهي:

- حقل الزركان، ويبلغ حجم الاحتياطي فيه ١,٥٤ مليار برميل.

- حقل أبو غرب، ويبلغ حجم الاحتياطي فيه ٦١٠ ملايين برميل.

- حقل فكّة، ويبلغ حجم الاحتياطي فيه ٤٨٠ مليون برميل.

بوشر في أواسط السبعينيّات بأعمال استكمال حفر الآبار الإنتاجية، ومدّ خطوط الأنابيب، وبناء المنشآت السطحية من محطات عزل الغاز، ومنشآت معالجة النفط والغاز، وأنابيب نقل النفط، وصولاً إلى الفاو، لتلتقي هذه الأنابيب مع شبكة التصدير عبر ميناء البصرة العميق (البكر سابقاً) في الخليج العربي. وتبلغ الطاقات الإنتاجية للحقول الثلاثة ٦٠ ألف برميل يومياً للزركان، و ٤٠ ألف برميل يومياً لأبو غرب، و ٣٠ ألف برميل يومياً للفكّة. وبوشر بالإنتاج الفعلي في العام ١٩٧٨ - ١٩٧٩، وتوقف في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ مع بدء العمليات العسكرية في المنطقة، عندما تعرّضت المنشآت النفطية لأضرار بالغة خلال فترة الحرب بسبب القصف الجوي والمدفعي... وتمّ بعد إعلان وقف إطلاق النار في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ إصلاح المنشآت، وبوشر الإنتاج فيها، ولكن بطاقات أقل من الطاقة التصميمية. وأعيد تصليحها مرة أخرى بعد قصفها خلال حرب الخليج الثانية، رغم الحصار المفروض في الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٣)، وأعيد الإنتاج منها، وكان النفط خلالها يمزج مع بقية نفوط البصرة، ويصدّر عبر منافذ الخليج العربي.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن عدداً من الآبار كانت قريبة من الحدود، وكان أقربها البئر الرقم ٤ الذي يبعد مسافة حوالى ٢٥٠ متراً، وبقية الآبار بمسافات أبعد، وصولاً إلى عدة كيلومترات. وكثيراً ما كانت هذه المنطقة تشكّل منطقة حرام يصعب الوصول إليها من قبل الجانبين، وخاصة خلال السنوات الأولى للحرب، عند احتلال إيران لأراضٍ عراقية كان منها جزء من حقل مجنون. وتجب الإشارة إلى أنّه عند حفر جميع الآبار لم تتعرض أجهزة وكوادر النفط للمضايقات، كونها كانت واثقة من أن عملها هو داخل أراضٍ عراقية، سبق أن علمت بواسطة الدعامات الحدودية في عام ١٩٧٦، كما سيجري شرح ذلك لاحقاً.

أولاً: الحدود العراقية - الإيرانية

على مدى قرون من الزمن، ومنذ أكثر من ١٤٠٠ عام، شهدت العلاقات مع بلاد فارس (إيران لاحقاً) الكثير من الصراعات الحادة والتوترات، وقد تخللها أحياناً هدوء نسبي. واستمر الأمر كذلك خلال الاحتلال العثماني لشبه الجزيرة العربية والعراق، ومع ذلك أبرمت معاهدة أرضروم الأولى بين البلدين في عام ١٨٢٣، التي سرعان ما نقضها الفرس. وتم إبرام معاهدة

أرضراروم الثانية عام ١٨٤٧. وتكرّر الحال نفسه، فتم توقيع «بروتوكول طهران» عام ١٩١١، وقامت لجنة مشتركة بالعمل على ترسيم الحدود، وذلك بعد إبرام اتفاقية الآستانة عام ١٩١٣، وتمكّنت من تثبيت ٢٢٣ دعامة شملت كلاً من اتفاقية الآستانة وملاحقها المبرمة عام ١٩١٤ التي حدّدت الأساس للحدود البرية (وهي الأسس ذاتها التي اعتمدت من قبل اللجنة المشكّلة بموجب اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥).

وكانت إيران تقوم بإثارة المشكل كلّما حصل تغيير في نظام الحكم في العراق، مستغلة فترة من عدم الاستقرار. فبعد سقوط الدولة العثمانية، وتشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١، قامت إيران بتجاوزات على الحدود، ولكن ليس على الحدود البرية فقط، بل شملت أيضاً شطّ العرب، مطالبة بحقوق لها فيه، حيث قامت قوات إيرانية بالسيطرة على بعض المناطق داخل الأراضي العراقية، مع قطع مياه الأنهار الجارية من إيران إلى العراق (وهو ما عاودت إيران القيام به خلال السنوات الأخيرة بعد الغزو الأمريكي). واستمر الحال لغاية عام ١٩٣٧، حيث وقّع البلدان معاهدة جديدة مستندة إلى اتفاقية الآستانة ومحاضر لجنة «قومسيون» في عام ١٩١٤... وتكرّر الأمر على مدى السنوات اللاحقة، وصولاً إلى عام ١٩٦٩ بعد تولّي حزب البعث للسلطة، حيث أعلن شاه إيران من جانب واحد إلغاء معاهدة عام ١٩٣٧.

وقامت إيران بدعم التمرد العسكري في شمال العراق، كما اتهمها العراق بتمويل مؤامرات لقلب نظام الحكم. واستمر التآزم في العلاقات لعدة سنوات، إلا أنّه بناء على استنزاف القوات المسلّحة العراقية لذخيرتها قبل العراق وساطة الجزائر، وتم خلال انعقاد مؤتمر قمة الأوبك في الجزائر عام ١٩٧٥ التوقيع على اتفاقية جديدة. وفي الاتفاقية التي وقّعها عن العراق نائب الرئيس آنذاك صدام حسين، وعن إيران الشاه، وتمّت بحضور الرئيس الجزائري هواري بومدين، حدّدت أسس الحدود البرية اعتماداً على اتفاقية الآستانة وغيرها من الاتفاقيات السابقة، إلا أن العراق أعطى تنازلاً كبيراً يتضمن تقسيم شطّ العرب بين البلدين، واعتبار خطّ التالوك الحدّ الفاصل. وتلقى النظام العراقي آنذاك انتقادات شديدة بسببها، ولكنه برر الاتفاق بقيام إيران بإيقافها لدعم التمرد في شمال العراق، ممّا مكّن العراق في النصف الثاني من السبعينيّات من التركيز على حملة الإعمار الكبيرة.

إلا أنّه سرعان ما انتكس الوضع مرة أخرى بإعلان الجمهورية الإسلامية في إيران وتولّي الإمام الخميني ولاية الفقيه (وكان قد تمّ إبعاده من العراق عام ١٩٧٥)، إذ أعلن الإمام الخميني فور تسلّمه للسلطة عداؤه للعراق والنظام فيه، وقرر عدم الاعتراف باتفاقية الجزائر. وقد أدى ذلك لاحقاً، مع استمرار التجاوزات الإيرانية على الحدود، وضرب المنشآت النفطية في منطقة النفطخانه، وكذلك محاولات اغتيال عدد من رموز النظام العراقي، إلى اشتعال الحرب في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ التي استمرت لغاية ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨، عندما أعلنت إيران قبولها بوقف إطلاق النار.

ثانياً: إجراءات ترسيم الحدود

تمّ في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٧٥ التوقيع في بغداد، بحضور وزير خارجية الجزائر آنئذ عبد العزيز بوتفليقة (الرئيس الحالي للجزائر)، على معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار بين العراق وإيران، والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها التي تتعلق بإعادة تخطيط الحدود البرية، وتحديد الحدود النهرية بين العراق وإيران، والأمن على الحدود وملحقاتها. وقد جرى في طهران تبادل وثائق التصديق بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٧٦، ودخلت المعاهدة حيّز التنفيذ اعتباراً من ذلك التاريخ.

وقد أكد الطرفان المتعاقدان، في المادة الأولى من المعاهدة، أن الحدود الدولية البرية بين إيران والعراق هي تلك التي أعيد تخطيطها على الأسس وطبقاً للأحكام التي تضمّنها بروتوكول إعادة تخطيط الحدود البرية، وملاحق البروتوكول المذكور المرفقة بالمعاهدة.

وفي المادة الأولى من بروتوكول إعادة تخطيط الحدود البرية، أكد الطرفان وسجلا اعترافهما بأن إعادة التخطيط قد أجريت على الأرض من جانب اللجنة المختلطة العراقية - الإيرانية - الجزائرية. وذكرت المادة، من بين ما ذكرته من الأسس، المحضر الوصفي لإعادة تخطيط الحدود الذي وضعته اللجنة المختلطة، والخرائط التي رسم عليها خطّ الحدود، وكذلك مواقع الدعامات القديمة والجديدة، والبطاقات الوصفية للدعامات كافة، ووثيقة بإحداثيات الدعامات الحدودية، وألحقت كلّ هذه بالبروتوكول، مع الإشارة إلى مشاركة الجزائر، وتم الاحتكام إليها في ثلاث حالات من قبل الجانب الإيراني، وصدر القرار في حينه لصالح العراق.

والجدير بالذكر أن إيران أودعت المعاهدة وكل ما ألحق بها من بروتوكولات واتفاقيات لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٧٦، وباللغتين الإنكليزية والفرنسية.

الواضح مما تقدّم أنّه ليست هناك أية صعوبة في التثبت من عائدة آبار النفط إلى أحد الطرفين بمجرد عملية تدقيق مسحي بسيطة لإحداثياتها الفعلية على الأرض، ومقارنة تلك الإحداثيات بتلك التي تعود إلى الدعامات وخط الحدود المرسوم على الخرائط بينها في منطقة الفكّة.

ثالثاً: العراق وإيران في مرحلة ما بعد الغزو الأمريكي

رغم التقارب ما بين الحكومات المتعاقبة والعديد من الأحزاب الحاكمة بعد الاحتلال والأجهزة الإيرانية، إلا أن ذلك لم يمنع إيران من استمرار تجاوزاتها وخروقاتها باعتراف وزارة الخارجية العراقية، التي اكتفت منذ عام ٢٠٠٦ بإرسال كتب الاحتجاج على الخروقات في البر والمياه العراقية، بما في ذلك قصف المناطق الحدودية شمال العراق، والتجاوزات في المياه العراقية، والاعتداء على الصيادين، وادعاءاتها حول رأس البيشة، وجزيرة أم الرصاص، ثمّ

تجاوزاتها قبل سنتين في مناطق حقل مجنون والمناطق القريبة عام ٢٠٠٨، وصولاً إلى احتلالها لبئر فكة النفطية الرقم ٤ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

وقد وقع بعض المسؤولين العراقيين الحاليين - عن قصد أو غيره - بالخطأ، عندما أخذوا يتحدثون - ومعظمهم بعيد عن شؤون النفط - عن «الحقول المشتركة»، في حين إن تلك الحقول العراقية هي حدودية داخل الأراضي العراقية بالكامل، باستثناء حقل النفط خانة المشترك مع نفط شاه الإيراني... وحسناً فعلت وزارة النفط اليوم بتصحيحها خطأ سابقاً وقعت فيه قبل سنتين، وبتعاملها مع حقول مجنون والحلفايا وبدره كحقول عراقية صرفاً، إذ إنها بعد صمت استمر أيام عادت فأكدت أن فكة وبئرها الرابع هما عراقيان... ونود أن نشير بالمناسبة إلى أنه يوجد في محافظة ميسان ١١ حقلاً، منها الزركان وأبو غرب وفكة (حقول مطورة منتجة)، وحقول العمارة والحلفايا ونور والرافدين وكميت والرفاعي والدجيل والحويزة (حقول مكتشفة وغير مطورة).

يتضح مما تقدّم أن الادّعاءات الإيرانية بكون منطقة وحقل فكة يقعان ضمن أراضيها هي ادعاءات باطلة لا تستند إلى أية حقائق، وما عليها إلا أن تعود إلى الوثائق والخرائط المودعة لدى الأمم المتحدة... وكفى سكوتاً من قبل أجهزة وزارة الخارجية العراقية وبقيّة الوزارات، التي عليها كشف الحقائق ونشر تلك الوثائق والخرائط... وكفى التملّق والمحابة للنظام الإيراني الذي تبقى أطماعه التوسعية بثروات العراق ماثلة للعيان، بغضّ النظر عن النظام الحاكم.

لقد توفّى الله عدداً من كبار خبراء العراق في مجال المساحة، أمثال علاء الصقال، وطالب البراك، وفؤاد الحكيم، وغيرهم، إلا أن ما تركوه من أعمال موثقة تثبت الحقيقة المتعلقة بالحدود وترسيمها، ولا يمكن أن يبقى المسؤولين العراقيون متجاهلين للحقائق، بل عليهم أن يكشفوا الشعب بها.

هذه محاولة منّي لكشف الحقائق، وأملّي أن يبادر آخرون، سواء ممّن عملوا في وزارة الخارجية أو وزارة النفط، من الذين لديهم المزيد من الأدلة الثبوتية والمعلومات، إلى الكشف عنها دون خوف أو تأخير... وأقول لإيران إن استمرار محاولاتها للنيل من العراق وأرضه وثرواته ستقابل من قبل الشعب العراقي بكلّ حزم. وعلى حكام إيران أن يلتفتوا إلى معالجة مشاكلهم الداخلية المتفاقمة، وكذلك مشاكلهم الخارجية المتعلقة بالملف النووي مع أمريكا وأوروبا بمعزل عن العراق، الذي لديه ما يكفي من هموم ومآسٍ في ظلّ الاحتلال □